

الهجرة غير الشرعية: العوامل الجاذبة والدافعة وأخطارها Illegal immigration: Attractive and Motivation Factors and Risks

الباحث.دريفل سعدة_جامعة زيان عاشور_الجلفة-الجزائر

Abstract:

The phenomenon of illegal immigration has caught the attention of the world public and continues to occupy it, as one of the modern problems with security, economic, social, legal and political implications . There is no doubt that illegal immigration is the expression of global problems and also reflects local concerns. Analyzing the relationship between these problems and local societal factors, means highlighting the link between this new type of migration as transnational organized crime and local circumstances and motivations.

Through this article we will analyze the phenomenon of illegal immigration, its definition, the attractive factors and the motivation factors of illegal immigration, and the dangers of illegal immigration.

ملخص:

لقد جذبت ظاهرة الهجرة غير الشرعية انتباه الرأي العام العالمي وما زالت تجذبه، باعتبارها إحدى المشاكل الحديثة ذات الآثار الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية. ولا شك أن الهجرة غير الشرعية هي تعبير عن مشاكل عالمية وتعبّر أيضاً عن مخاوف محلية. إن تحليل العلاقة بين هذه المشاكل والعوامل المجتمعية المحلية، يعني تسليط الضوء على الصلة بين هذا النوع الجديد من الهجرة كنوع من أنواع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والظروف والدوافع المحلية. من خلال مقالنا هذا، سوف نلقي الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تعريفها، الكشف عن العوامل الدافعة والجاذبة للهجرة غير الشرعية، ومخاطر الهجرة غير الشرعية.

تقديم:

لطالما ارتبط الإنسان في عيشه بمؤثرين أساسيين هما الغذاء والأمن، ولا يزال كذلك، وينعكس ذلك من خلال الميزة التي أصبحت لصيقة به بفعل ذلك ألا وهي ظاهرة الهجرة، وقد عبر عن ذلك الديموغرافي "ألفريد سافي" (ALFRED SAUVY) بقوله "إما أن ترحل الثروات إلى حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر إلى حيث توجد الثروات" (Henripin, 2010). وبطبيعة الحال فإن انتقال الثروة التي يعبر عنها حالياً بانتقال رؤوس الأموال، وكذلك انتقال الأشخاص أو الهجرة تعتبر من المواضيع الأكثر تداولاً في العلاقات الدولية المعاصرة. وفي الآونة الأخيرة ازدادت معدلات الهجرة الخارجية بنسب عالية مقارنة بالفترات السابقة، وقد قدرت منظمة الهجرة العالمية عدد الذين يقيمون في بلاد غير بلدانهم بنحو 192 مليوناً من سكان العالم، كما تقدر حالياً معدلات الزيادة السنوية لتيارات الهجرة الخارجية بنحو 2,9% مقارنة بنحو 2,1% للفترة التي انتهت بنهاية القرن العشرين. وتختلف أسباب الهجرة اختلافاً واضحاً وإن كانت معظم دوافعها متشابهة في أغلب الأحيان، ولعل أهم تلك الدوافع التغيرات الديمغرافية والظروف الاقتصادية، ونقص الأيدي العاملة في

العديد من الدول الصناعية، و تحرير التجارة، و التطور الهائل في وسائل الاتصال و المواصلات، صعوبة التكيف مع واقع البلدان المهاجر منها، بالإضافة الى العوامل المرتبطة بالحروب و النزاعات و الكوارث الطبيعية. و لعل من أخطر أنواع الهجرات التي عرفها العالم المعاصر، و التي انعكست سلبا على الشخص المهاجر، البلد المهاجر منه و البلد المهاجر إليه، تمثل في الهجرة غير الشرعية للشباب، هذه الظاهرة التي ارتفعت نسبتها بشكل ملحوظ خاصة في الدول العربية في الآونة الأخيرة نتيجة للظروف السياسية و الأمنية و كذا الاقتصادية و الاجتماعية التي تمر بها تلك الدول. و يمثل الشباب الفئة الأكثر مجازفة و اتخاذ الهجرة غير الشرعية نحو المجهول وسيلة للوصول الى بلدان توفر لهم احتياجاتهم التي يفتقدونها في بلدانهم.

و للتعرق أكثر في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، سنقدم خلال بحثنا هذا تحليلا لظاهرة الهجرة غير الشرعية، سنتعرض من خلاله إلى تعريف مصطلح الهجرة غير الشرعية، و معرفة العوامل المساعدة على الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى أخطار الهجرة غير الشرعية.

أولاً: تعريف ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

قبل تقديم تعريف مصطلح الهجرة غير الشرعية، نرى من المهم تقديم تحديد مفهوم الهجرة التي تعتبر المفهوم الذي اشتقت منها باقي المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بظاهرة الهجرة.

-تعريف الهجرة: إن كلمة هجرة جاءت في اللغة العربية من (الهَجْرُ) ضد الوصل ، و الاسم (الهَجْرُ) و (المُهَاجِرُ) من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية ، و (التَهَاجُرُ) التقاطع (الرازي، 2003).

و تعرف الهجرة في لسان العرب لابن منظور بأنها الخروج من أرض إلى أرض .

فمصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل مصطلحات ثلاثة مجتمعه في اللغة الإنجليزية ، فهناك مصطلح Migration الذي يشير إلى عملية الانتقال ، أو الحركة المستهدفة للهجرة في حين يشير مصطلح emigration

إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي ، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة ، أي النقلة إلى الخارج ، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال أما مصطلح immigration فإنه يشير إلى دخول المهاجرين ، وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016).

-الهجرة غير الشرعية:

يعتبر بعض الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة ، بينما يعتبرها آخرون انتهاكاً للقانون بدون ضحايا ، ومن وجهة نظر أخرى تعكس الهجرة غير الشرعية ضعف سيطرة الدولة على تلك الشرعية أمر ينبع من القانون الدولي لإضفاء صفة التجريم على شريحة معينة مثل العمال اليدويين ، وطالبي حق اللجوء ، بينما تفضل أسواق العمل الدولية ذوي المهارات العالية ، وفي هذا الصدد ينظر أصحاب السلطة السياسية والاقتصادية إلى الهجرة الوافدة باعتبارها تهديداً محتملاً للسيادة ، والهوية القومية ، ولذا تسعى الحكومات إلى الحد منها ، وتقييدها .

التعريف اللغوي للهجرة غير الشرعية:

كتعريف لغوي للهجرة غير الشرعية لم يتم التوصل اليه من خلال بحثنا في القواميس، غير أننا نكتفي بتعريف جامع لمصطلح الهجرة سواء كانت هجرة قانونية، أو هجرة غير قانونية أي غير شرعية (الهجرة ترك الشيء أو الفعل، و الهجرة الخروج من أرض الى أخرى) (الفيروزآبادي، 2009).

التعريف الاصطلاحي للهجرة غير الشرعية:

(انتقال المهاجر من دولة الى أخرى تسلا دون تأشيرة أو إذن دخول مسبق أو لاحق) (عثمان و المبارك، 2015).

هناك من يحدد مفهوم الهجرة غير الشرعية من خلال ربطه بنوع المهاجرين، حيث هناك من يعرفهم بأنهم هم أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل عادة ، وذلك بدون الوثائق ، والتصاريح اللازمة ، وهناك من

يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة ، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بدون تصريح ، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بوثائق مزورة ، أو بتصاريح دخول مؤقتة ، ولكنهم تجاوزوا مدتها . كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الناس الذين يدخلون قطعاً معيناً بطريقة غير شرعية، أو الذين انتحلوا صفات معينة كسياح ، ويشار إليهم بالعمال غير الموثقين ، أو الغرباء غير الشرعيين (صادق، 2012).

يمكننا أيضاً توضيح مصطلح الهجرة غير الشرعية وفق أنواع المهاجرين الذين يندرجون ضمن هذا النوع من الهجرة، بحيث يمكن أن نميز (عبد الفتاح، 1996):

1- المهاجرون الذين يعبرون الحدود مختبئين في القطارات ، أو السيارات ، أو الشاحنات ، أو يعبرون البحر بواسطة المراكب .

2- الدخول القانوني بتصريح لفترة قصيرة للسياحة ، أو لأسباب صحية ، والتمادي في الإقامة بعد ذلك.

3- الدخول الذي يبدو شرعياً بالوثائق المزورة ، والتي يتم شراؤها في مجتمع الطرد .

4- الدخول بصفة باحثين عن اللجوء ، ثم لا يترك القطر عندما ترفض استمارة طلب اللجوء .

5- الدخول بطريقة شرعية إلى أحد الأقطار، و التسلل بعدها عبر حدوده إلى قطر آخر .

وبذلك يشمل مفهوم الهجرة غير الشرعية كافة صور الدخول غير الشرعي من دولة إلى أخرى ، أو من قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط، والإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي المعمول بها في هذه الدول.

معايير تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية:

من خلال ما سبق يمكننا أن نلاحظ أنه يمكن تحديد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال ثلاث معايير أساسية هي المعيار المكاني و المعيار الزمني و المعيار القانوني:

المعيار المكاني : إن الهجرة تشير إلى تغير موطن الإقامة ، أي الانتقال الدائم من بلد ، أو موطن إقامة إلى بلد أو موطن إقامة آخر ويعني ذلك أن الحراك من مكان إلى آخر داخل ذات البلد ، أو الموطن لا يعتبر هجرة، فانتقال البدو الرحل من مواضع إقامتهم إلى مواضع أخرى في باطن الصحراء لا يعتبر هجرة مهما كانت المسافة التي تفصل بين الموضعين.

المعيار الزمني: وهو ما يتعلق بمدة الهجرة ، وهذا معيار هام في التمييز بين الهجرة باعتبارها نقلة دائمة من أنواع الحراك المكاني الأخرى ، ذلك أن ثمة انتقالاً عبر المكان ، ولكنه يفتقر إلى البعد الزمني الذي يجعل منه هجرة ، فانتقال أحدهم إلى مدينة أخرى بضعة أيام للزيارة ، أو غيرها يفتقد استهداف الإقامة الدائمة.

المعيار القانوني: وهو معيار يتعلق بقانونية و شرعية الهجرة التي يقوم بها الشخص المهاجر، بحيث أن الهجرة في الإطار القانوني يمكن اعتبارها هجرة منظمة و فق معايير معترف بها من طرف البلد المهاجر منه والبلد المهاجر إليه، في حين الهجرة غير القانونية و التي هي محور ورقتنا هذه تعتبر هجرة لا تخضع للآليات القانونية، و تعرض الشخص المهاجر في هذه الحالة الى عقوبات يقرها البلد المهاجر إليه و البلد المهاجر منه في حالة الإرجاع، (تعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية، ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج و دول المشرق و المغرب العربي، و هي الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بدون وثائق رسمية عبر قوارب الموت،

بتأشيرات مزورة و الذهاب للسياحة دون رجعة أو لتحقيق طموحات شخصية أو لاكتشاف العالم الآخر المنمق بالدعاية الإعلامية)(Guillard,2015) .

ثانيا: عوامل الهجرة غير الشرعية:

تحيط بظاهرة الهجرة غير الشرعية مجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها، و يمكن أن نميز فيها بين العوامل المتعلقة بالبلد المهاجر منه و التي يصطلح عليها بالعوامل الدافعة، بالإضافة إلى العوامل التي تتعلق بالبلد المهاجر إليه و التي تعرف بالعوامل الجاذبة.

أ)العوامل الدافعة: توجد عدة عوامل دافعة للهجرة غير المشروعة، و لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية لابد من تقصي تلك العوامل التي تتمثل في:

1/عوامل اقتصادية: (لاشك أن القاسم المشترك الأعظم في أسباب الهجرة هو انخفاض المستوى المعيشي و الفقر المطلق، الذي يدفع كثيرا من المهاجرين إلى التدفق نحو مناطق الجذب السكاني التي تتوفر فيها العوامل الاقتصادية الكامنة، أملا في تحسين مستوى العيش كهدف أساسي) (أبو عيانة، 2000)، و يمكن تحديد العوامل الاقتصادية في التالي:

-الفقر و العوز المادي و سوء الأحوال الاقتصادية في البلد المتسلل منه.

-تدني مستوى المعيشة، و ضعف القوة الشرائية.

-تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها.

انعدام اهتمام الدول و الحكومات بمواطنيها يؤدي حتما إلى ارتفاع نسبة البطالة و تدني المستوى المعيشي نظرا لعدم القدرة على تحقيق الاحتياجات الضرورية للحياة، يدفع بالمواطنين إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية باحثين عن موطن آخر لتحسين الوضع المادي و المستوى المعيشي.

2/عوامل سياسية و أمنية: تشكل العوامل السياسية و الأمنية عاملين أساسيين في الهجرة غير الشرعية، ويمكن أن نأخذ حالة البلدان العربية كالعراق، ليبيا، سوريا، اليمن، كأفضل مثال لتدهور الأوضاع السياسية و الأمنية فيها و التي شكلت عوامل دافعة لهجرة الشباب خاصة نحو الدول الأوروبية، حيث (تعاني أغلبية الدول العربية من حالة عدم الاستقرار السياسي، و ضعف المشاركة السياسية و شيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد و تعدد الحروب الإقليمية) (مرسي، 2010). فالاضطرابات السياسية في البلد المهاجر منه، و استبداد بعض النظم السياسية و التعسف و الاضطهاد السياسي، و انتهاك الحريات، بالإضافة إلى الخوف من التعرض للاعتداءات نتيجة عدم الاستقرار الأمني، كلها تشكل حافزا للهجرة غير المشروعة بحثا عن الأمن و الاستقرار.

3/عوامل اجتماعية و نفسية: يعد الإعجاب الشديد بالدول المتقدمة خاصة الغربية سببا أساسيا من أسباب الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى وعي الشباب في البلدان الفقيرة أو النامية بحجم الفوارق بين العالم الغني و العالم الفقير، زاد من إقبال الشباب إلى التفكير أكثر في الهجرة غير الشرعية، في الوقت الذي أصبحت فيه الهجرة الشرعية بمثابة الأمر المستحيل نظرا للصعوبات و العراقيل التي تواجههم. نلخص العوامل الاجتماعية و النفسية في النقاط التالية (حافظ، 2014):

-عدم التماسك الأسري الذي يفرضه الفقر المدقع لكثير من الأسر التي تدفع بأبنائها إلى البحث عن فرص للحياة حتى إن كانت غير مشروعة.

-ضعف الانتماء للأسرة و المجتمع نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية و ضعف مؤسساتها.

-الشعور بالإحباط و العزلة الاجتماعية و وهم أحلام اليقظة و التفكير اللاعقلاني و حب المغامرة، والميل إلى تصديق الشائعات حول بعض أوجه القصور في المجتمع و ما يمكن أن يحققه الفرد من خارجه، و الرغبة في محاكاة الشباب المهاجر و الثراء الذي أصبح يتمتع به العائدون من الهجرة.

-الشعور بالاغتراب الداخلي و قد يكون ذلك ناتجا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته و أصدقائه.

(ب)العوامل الجاذبة: بالتأكيد تتوفر في دول المقصد عوامل جاذبة حتى ولو كانت شاقة فجاذبيتها تتعدى المشقة، هذا على المستوى العام ، بالإضافة إلى سمات المهاجرين الجاذبة أيضا لدول الاستقبال (عوامل الجذب تميل إلى الطابع الانتقائي للهجرة استنادا إلى معايير رأس المال البشري، مع توفر عوامل الطرد السائدة في دولة المنشأ ، حيث تلعب الدور الأكبر في نشوء تيارات الهجرة) (محي الدين، 2009).

-حرية ممارسة المهنة في بلاد المهجر وتوافر ما يحتاجه الباحث من استقرار والبحث العلمي من مواد مختلفة وأجهزة وجو علمي .

-مستوى الدخل المرتفعة في الدول المتقدمة التي تدفع بالكفاءات العلمية بالهجرة إلى الخارج لتحقيق مستوى معيشي لائق ومقبول لها ولأسرها، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض الدول العربية مثل الدول الخليجية تتوافر فيها دخول مرتفعة إلا أن الكفاءات تهاجر لأسباب أخرى، نذكر منها الحرية الأكاديمية والديمقراطية، وحرية الرأي والاهتمام بالباحث والبحث العلمي .

-التقدم العلمي والاستقرار السياسي والجو الديمقراطي وحرية الرأي.

-وجود آمال في استخدام المعدات الحديثة والمتطورة ومتابعة آخر التطورات في مختلف المجالات العلمية.

-التشجيع الذي تمنحه الدول المتقدمة للبحث والابتكار وتوفر المناخ الملائم للعمل و البحث.

ثالثا: أخطار الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية خطرا في حد ذاته تنشق منه مجموعة من المخاطر التي تهدد البلد المهاجر منه والبلد المهاجر اليه، و كذلك خطرا على الشخص المهاجر بطريقة غير شرعية و قانونية. (إن المشكلة لا تكمن في الهجرة بحد ذاتها، و لكن الآثار السلبية التي تترتب على الهجرة نتيجة الضغط على مرافق المدن المستقبلية، وتعقد المصالح، والتزايد السكاني المطرد الذي يترتب عليه ارتفاع معدلات الجريمة، نتيجة انعزال المهاجرين في أحياء على أطراف المدن و صعوبة تأقلمهم في المجتمع الجديد أو على الأقل حاجتهم لوقت طويل للتكيف نتيجة الإرث الثقافي الذي يحملونه، و الاختلاف في بعض العادات و التقاليد، في ضوء شعورهم بفقدان الاهتمام و الرعاية، و فقدان الأمن و الطمأنينة، المستقبل الغامض الذي ينتظرهم) (Badwin, 2014).

تعددت أخطار الهجرة غير الشرعية التي ارتبطت الآثار السلبية التي تنج عنها على مختلف المجالات، و يمكننا أن نذكر أهمها:

1) الأخطار الاجتماعية: أهم ما يميز هذا النوع من الأخطار هو صعوبة التكيف و الاندماج في المجتمعات الجديدة المستقبلية للمهاجرين، حيث نلاحظ أن الهجرة غير الشرعية خلقت مشاكل التعددية الثقافية والقومية في المجتمعات المهاجر إليها، الأمر الذي أدى الى بروز سياسات و حركات التمييز العنصري المطالبة بوقف استقبال المهاجرين حفاظا على هويتها الثقافية و الدينية و تقاليدها و أعرافها السائدة.

يمكن حصر الأخطار الاجتماعية في ما يلي (السرياني، 2010):

- التفكك الأسري و الانحراف الأخلاقي

- زيادة نسبة الاعالة في المجتمع

- معاناة المهاجرين غير الشرعيين من ظاهرة الاغتراب في مجتمع جديد لا يشعرون بالولاء أو الانتماء له، مما يترتب عليه شعورهم بالإحباط في ظل غياب المعايير ضعفها و اهتزازها، و يقود الى العزلة النفسية و الاجتماعية، مما يقود الى سلوك طريق الجريمة و الانحراف.
- ظهور الأحياء العشوائية التي تتدنى فيها الخدمات الضرورية، و يترتب على ذلك تدهور صحة البيئة و انتشار الأمراض الاجتماعية كالسرقة و المخدرات و الدعارة و التسول و غيرها.
- مشكلات الهوية الثقافية و تراجع القيم و المبادئ الأصلية لأبناء الدولة.

(2) الأخطار الاقتصادية: يمكن توضيح الأخطار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية في النقاط التالية:

- التأثير على حجم الإنتاج و الناتج القومي، مما يترتب عليه انخفاض حركة التصدير و الاستيراد، و اختلال الميزان التجاري و انخفاض الناتج القومي، و من ثم انخفاض القوة الشرائية نتيجة انخفاض مستوى المعيشة (حويتي و آخرون، 1988).
- هدر رأس المال البشري، حيث تتدهور قيمة الرأس المال البشري و يقل عمله الإنتاجي نتيجة البطالة الناتجة عن مزاحمة المتسولين للمواطنين في فرص العمل.
- هدر الموارد التي أنفقت على تعليم المواطنين، و التي كان من الممكن الاستفادة منها في مجالات إنتاجية و تنموية أخرى.
- انخفاض مستوى المعيشة الذي يؤثر بشكل مباشر على الفرد و أخلاقه و احترامه لنفسه وللآخرين.

- تأثر معدلات النمو الاقتصادي: يؤثر المهاجرون غير الشرعيين سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة انخفاض فرص تكوين رأس المال الوطني اللازم للاستثمار في إنشاء و تطوير المشروعات الاقتصادية والاجتماعية (السهي، 2015).

3) الأخطار السياسية: يؤدي النمو المتزايد لأعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى تكوين أقليات مقيمة إقامة غير شرعية، مما قد يترتب عليه مستقبلاً مطالبة بلدان المنشأ بحقوق الجاليات، وقد تمجي هذه الأقليات ثقافة مجتمع الدولة المتسلل إليها، وكذلك قد تلجأ دول المنشأ إلى سحب عمالتها مما يهدد عرقلة خطط التنمية (السيف، 2012).

من أهم الأخطار السياسية للمهاجرين غير الشرعيين:

- التطرف الفكري وزعزعة الاستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه غالبية المهاجرين غير الشرعيين. بالإضافة إلى استغلال المهاجرين غير الشرعيين للمشاركة الاضطرابات للتنفيس عن مشاعر الغضب المكبوتة لديهم.

- زيادة الاضطرابات السياسية والفتن والنزاعات على مراكز السلطة.

- جلب تكتلات ضغط على النظام السياسي القائم في الدولة مع احتمال نشأة المساومات السياسية (البشرى، دت).

4) الأخطار الأمنية: تعتبر الأخطار الأمنية من أكبر وأساء أخطار مشكلة الهجرة غير الشرعية، نظراً لارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بظواهر ومشاكل أخرى مترابطة فيما بينها، كالجريمة، حيث تلجأ الأقليات المهاجرة إلى السعي إلى تحصيل المال بأي طريقة كانت ومهما بلغت درجة خطورتها كالسرقة وترويج المخدرات والمتاجرة فيها، بالإضافة إلى تهريب والمتاجرة بالبشر لتحصيل وكسب المال بشكل سريع.

من أهم الأخطار التي يشكلها المهاجرين غير الشرعيين في المجال الأمني نذكر:

- ارتكاب السلوك الإجرامي: هو ارتكاب السلوك غير السوي الذي يتعارض مع الأفكار و المبادئ والقيم السائدة في المجتمع و يخالف الشعور العام للجماعة، و لذلك تحرمه الدولة لضرره على المجتمع و تفرض على مرتكبه العقوبات (طالب، 2009).
- الانضمام للعصابات الإجرامية و تكوينها: يميل المهاجرون غير الشرعيين إلى الانخراط في جماعات تسعى لمخالفة القانون، و قد تجرفهم هذه الجماعات لارتكاب السلوك الإجرامي أو الاتجار في المخدرات و الممنوعات للحصول على المال، و من أجل ذلك قد يرتكبون أفعالا إجرامية أخرى تتمثل في السرقة و القتل لإشباع رغباتهم و طموحاتهم، فالسلوك الإجرامي الفردي ليس موروثا، ولكنه يكتسب من خلال احتكاك الفرد مع غيره من الأفراد من خلال وسائل الاتصال التي منها التعلم، و الشخص يتعلم الإجرام عندما ينخرط في مجموعة تميل لمخالفة القانون، و يتعد عنه عندما ينخرط في مجموعة تحترم أفرادها القانون (الشاذلي، 1999).
- المساعدة على تهريب أسلحة و متفجرات و ذخائر للدول المهاجر إليها لزعزعة أمنها، فضلا عن إمكانية ظهور الأفكار المتطرفة و انتشارها (خلفان، 2004).
- تهريب المهاجرين غير الشرعيين و الاتجار بهم يعتبر من أسوء المخاطر الأمنية، حيث تعتبر تدييرا للدخول غير القانوني أو المشروع للمهاجرين إلى دولة و موطن ليس موطننا له، و يكون ذلك مقابل منفعة مالية أو منفعة أخرى، و تعتبر الدول الأوروبية الأكثر تضررا أمنيا من الهجرة غير المشروعة، و هو ما دفع بحكومات دول الاتحاد الأوروبي و كذلك دول جنوب المتوسط، و الدول المتقدمة و المتضررة من الهجرة غير الشرعية، إلى تركيز اهتمامها بشكل أساسي على ضرورة وقف

موجات الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا لعدة أسباب لعدة أسباب لعل السبب الرئيسي هو
المسألة الأمنية.

خاتمة:

رغم أن الهجرة غير الشرعية تشكل حلما للأشخاص المهاجرين و مخرجا من الواقع الذي يعيشونه، إلا أنها
مهما تعددت الأسباب الدافعة لها، تشكل تهديدا و خطرا متعدد الأوجه على الأشخاص المهاجرين و البلد
المهاجر منه والبلد المهاجر إليه. و تتحمل المسؤولية عن تلك المأساة حكومات البلدان التي ينطلق منها
المهاجرون، نتيجة إخفاقها في أنماط التنمية التي تنتهجها، و عجزها عن تحديث المجتمع و تأمين الحياة
الكريمة لأبنائها، بالإضافة إلى أزمة النظام التعليمي التي أفرزت آلافا من الشباب العاطلين عن العمل الذين
يعيشون قسوة التهميش، و مرارة الضياع فيفضلون أي حل على البقاء في البطالة، كل هذه الظروف تشكل
عوامل دافعة للإصرار على الهجرة بأي ثمن ومجابهة خطر الموت، فضلا عن توفر عوامل الازدهار ووجود فرص
العمل و الانفتاح الاجتماعي و حركة رؤوس الأموال و فتح الأسواق في البلدان المهاجر إليها، كلها تعد عوامل
جذب لكثير من المهاجرين أملا في الاستفادة و لو بنسبة أقل منها.

قائمة المراجع

- أبو عيانة، فتحي.(2000). جغرافية السكان، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 295.
- البشرى، محمد.(دت). الأمن العربي: المقومات و المعوقات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 52.
- الرازي، محمد.(2003). مختار الصحاح، دار الحديث، القاهرة، ص ص 368-369.
- السرياني، عبد الله.(2010). العلاقة بين الهجرة غير المشروعة و جريمة تهريب البشر و الاتجار بهم، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ص 109-110.
- السهلي، محمد.(2015). علاقة البطالة بالجرائم المالية، ط2، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 20.
- السيف، محمد.(2012). الظاهرة الاجرامية، ط2، دار ابن لعبون للنشر و التوزيع، ص ص 185-186.
- الشاذلي، فتوح.(1999). دراسات علم الاجرام، مؤسسة الثقافة الجماهيرية، الاسكندرية، ص 123.
- الفيروزآبادي.(2009). القاموس المحيط، ط3، دار احياء التراث العربي، بيروت، ص 460.
- حافظ، سحر.(2014). الهجرة غير الشرعية، المفهوم و الحجم و المواجهة التشريعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، ص ص 51-52.
- حويتي، أحمد و آخرون.(1998). علاقة البطالة بالجريمة و الانحراف في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ص 156-157.
- خلفان، تميم.(2004). الآثار الأمنية لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 32.

- طالب، حسن.(2009). سسيولوجيا الجريمة و العقوبة و المؤسسات الإصلاحية، دار الطليعة، بيروت، ص87.
- صادق، محمد حسين.(2012). الهجرة الخارجية و آثارها على البناء البقي، دن، القاهرة، ص ص 8-9.
- عبد الفتاح، وهيبه.(1996). جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ص 110.
- عثمان، نور و المبارك، ياسر.(2015). الهجرة غير المشروعة و الجريمة، ط3، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص17.
- محي الدين، محمد.(2009). النظريات الاجتماعية للهجرة، في مؤتمر الهجرة غير المنتظمة، مركز شركاء التنمية، القاهرة، ص9.
- مفوضية الشؤون الاجتماعية لشؤون اللاجئين.(2016). مجلة اللاجئين، قسم الاعلان، ص8.
- مرسي، محمد.(2010). متغيرات سياسة الهجرة الى الغرب و وضع المهاجرين العرب و علاقتهم بالأوطان الأم، مجلة شؤون عربية، ع11، دن، ص28.
- Badwin, Edward. (2014). Migration in the Middle east and Mediterranean, Mediterranean Migration Observatory, p73.
- Guillard, Anne Marie. (2015). Migration un defie globale, ISS, Quebec, p15.